

## من المجتمع إلى الخوارزمية: قراءة معاصرة في نظرية الوصم الاجتماعي

### مراجعة مقال □ Subject Rview

م.م. أمير علي هادي

amer.ali@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية

### الملخص

لم يقتصر دخول الذكاء الاصطناعي إلى منظومة مكافحة الجريمة على مجرد تحسين الأدوات التقنية؛ بل شكل تحولاً جذرياً في طريقة فهمنا للعدالة والرقابة الاجتماعية. ففي الماضي كان الحكم على الأفراد يعتمد على التفاعل البشري المباشر، ما كان يمنح مساحة للمرونة والتقدير الشخصي. أما اليوم فالوصم الرقمي يحول الإنسان إلى مجرد مجموعة بيانات ضمن أنظمة غير شفافة، تعرف أحياناً باسم "الصناديق السوداء" تكمن الخطورة في هذا التحول في استبدال العدالة الاجتماعية بمفهوم الرقابة المستمرة، ما يجعل الفضاء الرقمي أشبه بسجن مفتوح يفرض الإقصاء والعقاب مسبقاً، لذلك من الضروري المواءمة بين الكفاءة التقنية والأخلاقيات لضمان ألا يتحول الماضي الرقمي للفرد إلى مصير محكوم عليه، ويظل بالإمكان فتح أبواب التغيير والإصلاح أمامه.

الكلمات المفتاحية: الوصم، الوصم الاجتماعي، الوصم الخوارزمي (الرقمي).

### From Society to Algorithm: A Contemporary Reading of Labeling Theory

Lecturer: Amir Ali Hadi

University of Karbala / College of Education for Human Sciences / Department of Educational and Psychological Sciences

### Abstract

The integration of artificial intelligence into crime control systems has not been limited to merely improving technical tools; rather, it has constituted a fundamental transformation in how we understand justice and social surveillance. In the past, judgments about individuals relied

on direct human interaction, allowing room for flexibility and personal discretion. Today, however, digital labeling reduces individuals to mere data points within opaque systems, often referred to as “black boxes.” The danger of this shift lies in replacing social justice with the concept of continuous surveillance, turning the digital space into something akin to an open prison that imposes exclusion and preemptive punishment. Therefore, it is essential to strike a balance between technical efficiency and ethical considerations to ensure that an individual’s digital past does not become a predetermined fate, and that opportunities for change and rehabilitation remain open.

**Keywords: Labeling, Social Labeling, Algorithmic (Digital) Labeling.**

### المقدمة

لم يعد مفهوم مكافحة الجريمة في العصر الحديث مقتصرًا على الوسائل التقليدية التي تعتمد على الأجهزة الأمنية والعقابية، بل شهد تحولات عميقة نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع، ولا سيما دخول الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة فاعلة في مجالات الأمن والعدالة فقد أصبح هذا التحول لا يقتصر على أتمته الإجراءات أو تسريعها، وإنما يمتد ليعيد تشكيل مفاهيم جوهرية مثل الانحراف، والرقابة، والعقاب، ويؤثر في طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وكذلك بين المعرفة والحرية الفردية.

وفي هذا السياق، تبرز الوصمة الاجتماعية باعتبارها مفهومًا رمزيًا يعكس نظرة المجتمع إلى الأفراد الذين يخرجون عن معايير وقواعده. إذ يلجأ المجتمع إلى إطلاق أحكام وصفات تحمل طابعًا سلبيًا، تلصق بالفرد وتؤثر في هويته الاجتماعية، وغالبًا ما تستمر هذه الوصمة حتى بعد انتهاء العقوبة، لتطال محيطه الاجتماعي أيضًا. ومع انتقال آليات الضبط الاجتماعي من المجال المجتمعي إلى المجال الرقمي، تثار تساؤلات عميقة حول طبيعة العدالة في ظل الخوارزميات، ومدى التزامها بالمعايير الأخلاقية، فضلًا عن تأثيرها على الحريات الفردية وتوازن العلاقة بين السلطة والمجتمع. ومن هنا يسعى هذا المقال إلى تناول هذه الإشكاليات من خلال تحليل مجموعة من المحاور التي تعكس هذا التحول المعاصر.

### أولاً: مفهوم الوصم الاجتماعي في النظرية الكلاسيكية

يشير الوصم الاجتماعي إلى ردود الفعل السلبية التي يبديها المجتمع تجاه السلوك الإجرامي، وهي عملية تتطور عبر مراحل متتابعة. في البداية أي في مرحلة الانحراف الأولي يلاحظ

المجتمع هذا السلوك ويستجيب له بشكل أولي. ثم تتخذ هذه الاستجابة طابعًا أوضح في المرحلة الثانية، حيث تظهر في صورة عقوبات اجتماعية محددة. ومع مرور الوقت قد يتكرر السلوك المنحرف ويزداد، كما يحدث في المرحلة الثالثة، سواء من حيث الكمية أو الشدة. هذا التصاعد يقابله في المرحلة الرابعة رد فعل اجتماعي أكثر عمقًا وقسوة، يصل أحيانًا إلى حد الرفض الواضح للسلوك. في المرحلة الخامسة، لا يقتصر الأمر على زيادة الانحراف فحسب، بل يترافق أيضًا مع شعور متنامٍ بالعداء تجاه مصدر الرفض والعقاب. بعدها وفي المرحلة السادسة يتخذ المجتمع مواقف أكثر رسمية، فتطلق على الفرد تسميات تصمه بالانحراف أو الإجرام. أما في المرحلة السابعة، فيتصاعد الانحراف ليصبح ردًا مباشرًا على موقف المجتمع، وكأن الفرد يواجه وصمته عبر مزيد من السلوك الإجرامي. وأخيرًا في المرحلة الثامنة يتقبل الفرد هذه الصورة الجديدة عن نفسه، ويتكيف مع دوره كشخص منبوذ داخل المجتمع.

### ثانيًا: مفهوم الوصم الخوارزمي وآلياته

الوصم الخوارزمي يمكن اعتباره امتدادًا حديثًا للوصم الاجتماعي، لكنه يختلف في مصدره فهو لا يأتي هذه المرة من أشخاص أو جماعات بشكل مباشر، بل من أنظمة رقمية تعمل في الخلفية وتعتمد على خوارزميات معقدة، إذ يحدث ذلك حين تقوم منصات التواصل أو أنظمة التوصية أو تطبيقات الذكاء الاصطناعي بتحليل بيانات المستخدمين وتصنيفهم، أحيانًا بطريقة تختزلهم في صورة نمطية أو تضع عليهم وسمًا سلبيًا وغالبًا من دون علمهم، أو من دون قدرة حقيقية على الاعتراض.

هذا المفهوم يقف عند تقاطع مجالين مهمين علم الاجتماع والذكاء الاصطناعي فمن جهة يتعلق بكيفية تشكل الصور الاجتماعية والأحكام على الأفراد، ومن جهة أخرى يكشف كيف يمكن للتقنية أن تعيد إنتاج هذه الأحكام وتضخمها، فالخوارزميات لا تعمل بمعزل عن الواقع؛ بل تبنى على بيانات سابقة قد تحمل تحيزات أصلًا، فتقوم من حيث لا نشعر بإعادة تدويرها بشكل آلي.

أما كيف يحدث ذلك عمليًا، فالأمر يبدأ بجمع كميات هائلة من البيانات سلوك المستخدم على الإنترنت، اهتماماته، موقعه الجغرافي، وحتى تفاصيل تفاعلاته اليومية. بعد ذلك تدخل هذه البيانات في نماذج تحليل تعتمد على الإحصاء أو التعلم الآلي، لتصنف الأفراد ضمن فئات محددة. وقد تبدو هذه الفئات بريئة في ظاهرها مثل تصنيفات تسويقية تشير إلى تفضيل منتجات منخفضة السعر، لكنها قد تمتد أيضًا إلى تصنيفات أكثر حساسية، كالتقييمات الأمنية أو الأحكام الاجتماعية مثل غير موثوق. والمشكلة الحقيقية تبدأ عندما لا تبقى هذه التصنيفات مجرد بيانات، بل تتحول إلى قرارات ملموسة عندها قد يجد الفرد نفسه محرومًا من فرصة عمل، أو محاصرًا بنوع معين من المحتوى، أو حتى خاضعًا لمستوى أعلى من المراقبة. ومن هنا

تحديداً يتحول التصنيف إلى وصم، لأنه يرسخ صورة ثابتة عن الشخص ويجعل من الصعب تغييرها خاصة إذا استمرت الخوارزميات في استخدام نفس البيانات لتعزيز النتيجة ذاتها ويزيد الأمر تعقيداً عندما تكون هذه الأنظمة غالباً غير شفافة. مما يعرف بالصندوق الأسود يعني ببساطة أن المستخدم لا يعرف كيف تم تصنيفه، ولا لماذا؟ هذا الغموض لا يترك مساحة للفهم أو الاعتراض، ويجعل تصحيح الأخطاء أمراً بالغ الصعوبة. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فهناك ما يسمى بحلقة التغذية الراجعة، حيث تساهم نتائج الخوارزمية في تشكيل سلوك المستخدم بطريقة تؤكد التوقعات الأصلية. على سبيل المثال إذا صنف شخص على أنه غير مهتم بالتعليم، فقد لا تعرض عليه مواد تعليمية أصلاً، ومع الوقت يقل تفاعله مع هذا النوع من المحتوى، فيبدو وكأن التصنيف كان دقيقاً منذ البداية. وهكذا تستمر الدائرة في تعزيز نفسها.

### ثالثاً: الوصم بين الضبط التقليدي والضبط الخوارزمي

مع صعود وتيرة الذكاء الاصطناعي، تغير المشهد بهدوء ولكن بعمق، فلم تعد المراقبة حكراً على العين البشرية أو على المؤسسات الضبطية التقليدية وحدها، بل أخذت تنتقل تدريجياً إلى عالم آخر يمكن تسميته فضاء خوارزمي، الذي غير مفاهيم أساسية في عملية مراقبة السلوك الاجرامي في المجتمع وصولاً على مفهوم العدالة وتطبيقاتها الاجتماعية والعقابية والتأديبية والتأهيل، لذلك فقد يرى بعض الباحثين أن الضبط الاجتماعي في صورته التقليدية يقوم على تفاعلات بشرية مباشرة حيث تشترك الأسرة والمدرسة والشرطة والقضاء في صياغة السلوك المقبولة ومكافحة الانحراف والجريمة، ومن جهة أخرى يرى أن الضبط التقليدي يعتمد على أساليب الردع الأخلاقي والخجل الاجتماعي حيث يشكل المجتمع بأسره جداراً مانعاً ضد الجريمة، ما يمنح لهذا النظام أو الضبط قدرًا من المرونة، إذ يأخذ بعين الاعتبار النوايا والدوافع والاتجاهات والظروف الشخصية للفرد، ومع ذلك يحمل هذا الضبط جوانب إشكالية منها التحيزات الشخصية والمحدودية المعرفية للمراقبين وعدم القدرة على تحليل كميات كبيرة وضخمة من البيانات التي قد تكشف أنماطاً خفية في السلوك.

مع دخول الذكاء الاصطناعي، تراجعت سلطة الأسرة والمدرسة، لصالح " خوارزميات المراقبة " وأنظمة التقييم الرقمي " والذي دعا بعض الباحثين تسميته بـ " الضبط الخوارزمي الرقمي " الذي يعتمد على الخوارزميات لضبط الجريمة، لكن هذا الضبط الحديث لا يكتفي برصد الجريمة بعد وقوعها فحسب، بل يعيد صياغة مفهوم الجريمة والانحراف ليصبح أي سلوك يخرج عن طبيعة النظام الاجتماعية هدفاً متوقعاً للرصد والمكافحة، وبالتالي أصبح الفرد يحاكم ليس بناءً على أفعاله فقط، بل بناءً على احتمالية ارتكابه الخطأ مما ينقلنا من عدالة إصلاحية تهدف لتأهيل النفس البشرية إلى عدالة إحصائية تهدف فقط إلى إدارة المخاطر وتهميش العناصر غير المتوافقة رقمية، وعلاوة على ذلك فإن أساليب وتطبيقات العدالة والعقاب كذلك شهدت تحولاً

جذريًا، فالتأديب لم يعد يقتصر على السجن أو الغرامات المالية فقط، بل أمتد ليشمل "الإقصاء الرقمي" خاصة عندما تقرر الأنظمة الخوارزمية خفض تصنيف فرد ما أو تقييد وصوله إلى الخدمات بناءً على سجل سلوكي مرصود آليًا، فأنها تمارس نوعًا من النفي الحديث الذي يفوق في قسوته أحيانًا العقوبات التقليدية، وهذا الفضاء الخوارزمي خلق مفهومًا جديدًا يمكن تسميته بالسجن المفتوح، حيث يشعر الفرد على أنه مراقب ليس من قبل أجهزة الشرطة يراها فحسب، بل من قبل كود برمجي لا يراه مما يدفع المجتمعات نحو نوع من الانضباط الذاتي القسري القائم على الخوف من الخوارزمية لا على الاقتناع بالقيم الأخلاقية.

ومن هنا أن مفهوم المجرم الرقمي بالصدفة، يعد تغييرًا جذريًا حيًا لتحول مفهوم الفلسفة العقابية من مقابل الفعل إلى محاصرة الفعل باحتمالية الظرف، حيث لم يعد ينظر إلى الاتهام بالضرورة إلى خرق مادي للقانون، بل يكفي أن تتقاطع بيانات الفرد مع مصفوفة الخطر التي رسمتها الخوارزميات بناءً على أرشيفات الجريمة السابقة، ومن هنا فأنا واقعين أمام إشكالية حتمية بنيوية تخط بين الارتباط الإحصائي وبين السببية الجنائية فكون الفرد ينتمي لوسط اجتماعي معين أو يتردد على مواقع جغرافية مرصودة، أو حتى يتشارك في اهتمامات رقمية مع فئات مصنفة بأنها عالية المخاطر يجعله في نظر النظام التنبئي مشروعًا إجراميًا مؤجلًا وهو ما ينسف مبدأ "البراءة الاجتماعية" ويستبدله بحالة من "الاشتباه الدائم" المبني على الهوية الرقمية لا السلوك الفعلي.

وعلاوة على ذلك، تتجلى خطورة هذا التحول الرقمي في تبني الأجهزة التقنية لنوع من الحتمية الاجتماعية الرقمية، وهي رؤية ميكانيكية للإنسان تقترض أن الماضي ليس مجرد مؤشر، بل هو قدر لا يمكن التخلص منه، حيث تقوم الخوارزمية بتحليل البيانات التاريخية لتوقع السلوك المستقبلي للفرد، فهي في الجوهر تغلب باب التغيير الإنساني وتتجاهل الإرادة الحرة التي تسمح للفرد بالتمرد على ظروفه أو تجاوز أنماطه السابقة، ومن المنظور السوسولوجي، نجد أن "نظرية الوصم الاجتماعي" التي تبناها العالم "أدوين ليمرت" وذلك من خلال ما استوحاه من زيارته إلى الأسكا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لاحظ أن هذه النظرية تقوم على فرضين أساسيين هما أن الجريمة أو الانحراف لا يقوم على نوعية الفعل أو السلوك، بل على ردة الفعل ونتيجة الفعل، والفرضية الثانية هي أن الانحراف يمثل عملية اجتماعية تقوم على طرفين هما المنحرف ورد الفعل الاجتماعي تجاه الشخص المنحرف، وعلى هذا الأساس أن نظرية الوصم الاجتماعي تنتظر للسلوك الإجرامي على أنه وصمه يوصف بها الشخص المجرم أو المنحرف عن القواعد والمعايير التي يحددها المجتمع فبمجرد إدانة الشخص في جريمة ما يلقب بالمجرم وتظل هذه الصفة عالقة به ويتعرض بسببها للعزلة.

ويرى بعض الباحثين أن هذه النظرية في ظل العصر الرقمي اكتسبت أبعادًا أكثر قسوة، حيث لم يعد الوصم الاجتماعي يتطلب تفاعلًا اجتماعيًا مباشرًا أو حكمًا من القاضي، بل أصبح ظاهرة واسعة الانتشار بفعل المنصات الرقمية والخوارزميات، وهذا التحول جعل من الوصم الاجتماعي يتخذ طابعًا دائمًا، لأن المعلومات سواء كانت دقيقة أم لا، يمكن أن تبقى محفوظة وقابل للاسترجاع في أي وقت وهو ما يخلق ما يمكن تسميته "بالوصم المستمر" إذ لم يعد الفرد قادرًا على تجاوز ماضية بسهولة، لأن أي خطأ أو سلوك قد يعاد تداوله لاحقًا، مما يعيد إنتاج الوصمة ويرسخها في هويته الرقمية من جهة، ومن جهة أخرى لعبت الخوارزميات دورًا مهمًا في تعزيز هذا الوصم وتطويره، وجعل الأفراد في حالة من الخوف والقلق اتجاه أي سلوك خاطئ اتجاه المجتمع، وذلك لأن سلوك الفرد أصبح مراقبًا مستقبليًا قبل وقع الفعل، فعلى سبيل المثال قد تصنف بعض الأنظمة الأفراد ضمن فئات خطرة أو مشبوهة بناءً على أساليب رقمية وليس على أفعال وسلوكيات مثبتة وهو ما يقود إلى شكل جديد من الوصم الذي يمكن وصفه بالوصم الخوارزمي وهذا النوع من الوصم لا يعتمد على حكم بشري مبشر بل على معالجات تقنية تبدو موضوعية لكنها قد تحمل تحيزات ضمنية. ومن هنا يكمن القول أن الوصم في العصر الرقمي يعكس تحولًا في آليات الضبط الاجتماعي من الضبط المباشر القائم على التفاعل الوجيه إلى ضبط غير مباشر قائم على المراقبة الرقمية والتصنيف الخوارزمي، وهذا التحول لا يلغي دور المجتمع والأسرة والمدرسة بل يعيد تشكيله ضمن بيئة رقمية تتداخل فيها السلطة التقنية مع التفاعل الاجتماعية، ومع ذلك يصبح الانحراف والجريمة أقل ارتباطًا بالفعل ذات، وأكثر ارتباطًا بالتمثيلات الرقمية لهذا الفعل.

### رابعا: أوجه التشابه والاختلاف بين الوصم التقليدي والوصم الخوارزمي

الوصم التقليدي والوصم الخوارزمي يشتركان في تأثيراتهما الأساسية، إذ يؤدي كلاهما إلى تهيش الأفراد وإلحاق أضرار اجتماعية ونفسية بهم، وقد يرتبط كلا النوعين بالأحكام المسبقة والصور النمطية والتي قد تكون مبنية على عوامل مثل العرق أو الجنس أو الدين أو الطبقة الاجتماعية، ويخلق كل منهما شعورًا بالرفض لدى الفئات المستهدفة. ومع ذلك هناك اختلاف جوهري بينهما في طبيعة المصدر والوسيلة. فالوصم التقليدي غالبًا ما ينبع من أفراد أو جماعات من خلال التفاعل المباشر أو المجتمعي، في حين أن الوصم الخوارزمي يولد عبر أنظمة رقمية تعتمد على خوارزميات تصنف الأفراد أو تتخذ قرارات استنادًا إلى بيانات رقمية، دون تدخل وإع للبشر. كما أن الوصم الخوارزمي يتميز بسرعة انتشاره وقدرته على العمل على نطاق واسع وفي الوقت الفعلي، مما يجعله أكثر تعقيدًا من حيث الرصد والمواجهة مقارنة بالوصم التقليدي، الذي يظل محدودًا نسبيًا من حيث الزمان والمكان، كذلك بينما يمكن تحدي الوصم التقليدي عبر الحوار والمواجهة المباشرة، يصعب أحيانًا كشف تحيزات الخوارزميات أو الاعتراض عليها بسبب

طبيعتها المعقدة وطابع البيانات المستخدمة، ما يمنحها طابعًا خفيًا وتأثيرًا مستمرًا على حياة الأفراد. إضافة إلى ذلك يعتمد الوصم الخوارزمي على بيانات سابقة وتاريخية، مما يعني أنه قد يعيد إنتاج تحيزات المجتمع بشكل آلي، بينما يرتبط الوصم التقليدي أكثر بالتجارب الشخصية المباشرة أو بالموروث الثقافي للمجتمع ويترك الوصم الرقمي أثرًا طويل الأمد، إذ يمكن أن تؤدي التصنيفات الخاطئة أو الصور النمطية الرقمية إلى حرمان الأفراد من فرص التعليم أو العمل أو الخدمات، في حين أن آثار الوصم التقليدي غالبًا ما تكون محلية ومحدودة الزمان.

رغم هذه الفروقات يظل الهدف النهائي لكلا النوعين متشابهًا في فرض قيود اجتماعية أو اقتصادية على الأفراد أو الجماعات المستهدفة غير أن الوسائل المختلفة تجعل الوصم الخوارزمي أكثر دقة في الانتشار، وأصعب في التحديد والمواجهة، ما يستدعي تطوير أدوات جديدة لفهمه ومواجهته وحماية الأفراد من آثاره.

### الخاتمة

لقد أظهر التحليل المعاصر أن مفهوم الوصم الاجتماعي قد شهد تحولًا جذريًا بفعل التكنولوجيا الرقمية وظهور الذكاء الاصطناعي. فبينما كان الوصم التقليدي يعتمد على التفاعل المباشر بين الفرد والمجتمع، وتحمل استجابات اجتماعية مباشرة، أصبح الوصم في العصر الرقمي أو ما يمكن تسميته بالوصم الخوارزمي يعتمد على أنظمة رقمية معقدة تصنف الأفراد بناءً على بياناتهم، أحيانًا دون علمهم أو موافقتهم. وهذا التحول لم يقتصر على تغيير طبيعة المصدر، بل أثر بشكل عميق على طبيعة العدالة، إذ أصبح الفرد محكومًا على احتمالية سلوكه المستقبلي بدلًا من أفعاله الواقعية. وبذلك، أصبح الوصم الرقمي دائمًا، معززًا بالبيانات التاريخية والخوارزميات التي تعيد إنتاج التحيزات الاجتماعية، ما يخلق ما يمكن تسميته بـ"الوصم المستمر". كما أدى هذا التحول إلى إعادة تعريف مفهوم الانحراف والجريمة، وربطهما بالهوية الرقمية للفرد، وليس فقط بأفعاله الملموسة، ما يضع المجتمع أمام تحديات أخلاقية واجتماعية جديدة تتعلق بالحرية الفردية، والمراقبة، والعدالة.

### التوصيات

١. يجب على مطوري أنظمة الذكاء الاصطناعي الكشف عن المعايير والبيانات التي تعتمد عليها الخوارزميات في تصنيف الأفراد، بما يقلل من الغموض ويتيح للفرد فهم كيفية تأثير هذه الأنظمة على حياته.
٢. ينبغي تبني آليات لتقليل التحيزات الاجتماعية أو التاريخية المدمجة في البيانات، واختبار الخوارزميات بشكل دوري لضمان أنها لا تعيد إنتاج صور نمطية أو وصم سلبي.
٣. إنشاء أطر قانونية وتنظيمية تضمن حق الأفراد في الاعتراض على التصنيفات الخوارزمية وتصحيح الأخطاء، بما يحمي هويتهم الرقمية من الوصم الدائم.

٤. نشر الوعي حول طبيعة الوصم الخوارزمي وتأثيراته المحتملة على الحياة الاجتماعية والمهنية للفرد، ليتمكن المستخدمون من التعامل مع بياناتهم الرقمية بشكل واعٍ.
٥. المحافظة على دور الأسرة والمدرسة والمجتمع في توجيه السلوك، مع استخدام الخوارزميات كأداة مساعدة وليست كسلطة وحيدة، لضمان توازن بين الفاعلية التقنية والبعد الإنساني.
٦. دعم الدراسات السوسولوجية والقانونية والتقنية لفهم تأثيرات الضبط الخوارزمي، بما يسهم في تطوير سياسات فعالة للحد من آثار الوصم الرقمي على الأفراد والمجتمع.

### قائمة المصادر والمراجع

١. معن خليل عمر، التخصص المهني في مجال الرعاية اللاحقة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦.
٢. البدانية وآخرون، الوصم الاجتماعي واتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المصابين بالإيدز، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد (٤)، العدد (٣١)، الأردن، ٢٠١١.
٣. عز الدين بشقه و الطاهر بلعيساوي، الوصم الاجتماعي وانعكاساته على أسرة السجين، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد (٧)، العدد (٣)، الجزائر، ٢٠٢٠.
4. Goffman, Erving (2009), Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity. New York: Simon and Schuster .ISBN 978-0-671-62244-2.
5. Heatherton, T. F.; Kleck, R. E.; Hebl, M. R.; Hull, J. G. (2000). The Social Psychology of Stigma. Guilford Press. 20 (02).
6. Marc Mauer and Meda Chesney-Lind, (2002), Invisible Punishment: The Collateral Consequences of Mass Imprisonment, New York: The New Press.